معهد الدين القيم

بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس (اختصار علوم الحديث)

شرح الشيخ (علي الرملي) حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (4)

التاريخ: الجمعة: 09/ذو القعدة/1440 هـ

12/تموز/2019 م

تفاوت الصحيح في نظر علماء الحديث:

قال المؤلف -رحمه الله -: (**وهو متفاوتٌ في نظر الحفّاظ في مَحالِّه**)

أي: الحديث الصحيح متفاوت؛ ليس في مستوى واحد؛ فمن الحديث الصحيح ما يكون في قمة الصحة، ومنه ما يكون في أدنى درجات الصحة، ومنه ما يكون في وسطها، فالحديث الصحيح نفسه يتفاوت في القوة، في قوة توفر الشروط التي ذكرناها؛ فكلما توفرت بقوة كلما كان الحديث أصح أقوى، وكلما كثرت طرقه كان أقوى.

قوله: (**في نظر الحفاظ**) يعني هذا التفاوت في الحديث الصحيح في نظر حفاظ الحديث؛ في نظر علماء الحديث الذين يحكمون على الحديث، فربما حديث واحد يكون عند أحدهم في درجة عالية من الصحة، وعند آخر في الدرجة المتوسطة، وعند غيرهم في درجة متدنية؛ فالحديث الصحيح عندهم يتفاوت؛ سواء كان نفس الحديث أو عدة أحاديث مختلفة، هي متفاوتة في قوة الصحة .

قوله : (في محالِّه) أي: في تطبيق هذه القواعد على الأحاديث المعينة، فيتفاوت الحديث الصحيح في نظرهم .

أصح الأسانيد في نظر الحفاظ؛ والراجح في المسألة:

قال ابن كثير: (**ولهذا أطْلَقَ بَعْضُهُم أصَحَّ الأسانيدِ على بَعْضِها**)

أي: ولأن الأحاديث الصحيحة تتفاوت؛ فقد أطلقَ بعض العلماء على بعض الأسانيد أنه أصح الأسانيد وأقواها في نظره، بالنسبة لاجتهاده، ولكن غيره من العلماء خالفه.

حصل الخلاف بين علماء الحديث؛ كل على حسب نظره واجتهاده في المسألة.

فكون الأحاديث تختلف في الصحة؛ أطلق بعض علماء الحديث على بعض الأسانيد أنها أصح الأسانيد دون غيرها.

قال: (فعن أحمد وإسحاق: أصحُّها الزهري عن سالم عن أبيه)

أحمد: هو أحمد بن حنبل الإمام المشهور.

وإسحاق: هو إسحاق بن إبراهيم بن راهُويه أو راهوَيْه؛ يصح أن تقول هذا وهذا؛ الأمر سهل إن شاء الله، عند المحدثين يقولون راهُويه، وأصحاب اللغة يقولون: راهَوَيْه.

فإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وأحمد بن حنبل؛ كلاهما إمام من أئمة الحديث و من حفاظه ومن علماء العلل .

قال ابن كثير: قال أحمد وإسحاق : (أصحها :الزهري عن سالم عن أبيه)

أي : أصح الأسانيد ما رواه الزهري عن سالم عن أبيه .

الزهري: هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، تابعي جليل عالم حافظ ثقة إمام فقيه محدث رحمه الله، له مذهب في الفقه.

سالم: هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب؛ ابن ابن عمر؛ التابعي ابن الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، و أشهر من أن يذكر، وهو ورع تقي، من أفاضل التابعين.

عبد الله بن عمر: صحابي جليل فاضل حافظ مكثر من الأحاديث عن النبي ﷺ، وابنه هذا سالم من الفضلاء من أفاضل التابعين؛ أخذ عن أبيه وعن غيره من الصحابة، ولم يدرك النبي ﷺ، وهو تابعي فاضل صاحب عبادة وتقوى وصلاح وعلم أيضاً، وهو من الفقهاء؛ لذلك قال أحمد وإسحاق: هذا الإسناد هو أصح الأسانيد؛ لأن رواته؛ الزهري، وسالم، وعبد الله بن عمر؛ أئمة فضلاء أتقياء حفاظ فقهاء جمعوا خيراً كثيراً.

وهذا الإسناد إسناد مدني؛ الزهري وسالم وأبوه من أهل المدينة.

قال ابن كثير رحمه الله :(وقال علي بن المديني والفلّاس: أصحُّها: محمد بن سيرين عن عَبيدَة عن علي)

علي بن المديني: الملقب بحيّة الوادي؛ إمام من أئمة الحديث وجبل في علم العلل من الحفاظ الأكابر.

الفلّاس: هو عمرو بن علي الفلّاس؛ حافظ ثقة من أئمة الحديث ومن الحفاظ أيضاً.

قال: قالا: (أصحها: محمد بن سيرين عن عَبيدَة عن علي)

يعني أصح الأسانيد: محمد بن سيرين عن عَبيدَة عن علي.

محمد بن سيرين: هو الأنصاري البصري مشهور معروف ثقة ثبت عابد كبير القدر ومشهور بين الناس فاضل من فضلاء التابعين.

عَبيدَة: عبيدة السلماني الكوفي فقيه ثبت حافظ كوفي من أصحاب علي بن أبي طالب ومن أصحاب عبد الله بن مسعود أيضاً.

علي بن أبي طالب نزل الكوفة، وأما محمد بن سيرين فهو بصري.

وهو إسناد -كما ترون- حفاظ فقهاء ثقات؛ محمد بن سيرين وعَبيدة كلهم فقهاء، وعلي بن أبي طالب من فقهاء الصحابة رضي الله عنه.

قال ابن كثير: (**وعن يحيى بن مَعين: أصحُّها الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود**)

يحيى بن معين: صاحب الإمام أحمد، من أعرف الناس بالرجال، كان مشهوراً بالاشتغال بالرجال ومعرفة أحوالهم جرحاً وتعديلاً.

الأعمش: هو سليمان بن مهران الكوفي وهو ثقة حافظ وكان قوياً عجيباً في حفظه؛ إلا أنه كان مدلساً؛ لكن كثير من أهل العلم مشَّى تدليسه؛ ولم يقفوا عنده، وهو مكثر في الرواية، والبعض لم يقبل تدليسه إلا أن يصرِّح بالتحديث، والبعض قبل عنعنته عن بعض الشيوخ دون بعض، وسيأتي إن شاء الله الكلام على هذا في موضعه المناسب له.

إبراهيم: هو ابن يزيد النخعي الكوفي ثقة فقيه حافظ.

علقمة: هو ابن قيس النخعي الكوفي ثقة ثبت فقيه عابد.

ابن مسعود: عبد الله بن مسعود الصحابي الجليل الفاضل.

يقول يحيى بن معين: هذا الإسناد أصح الأسانيد.

نقول: إذا صرَّح الأعمش بالتحديث؛ فيمكن أن يقال هذا من أصح الأسانيد؛ هو إسناد قوي جداً.

لكن ما قاله علي بن المديني أعلى وأيضاً أسلم من العلة، وكذا ما قاله أحمد وإسحاق،

ولو حُذف الأعمش من الإسناد الذي ذكره يحيى بن معين، وقلنا: إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود؛ كان الكلام قوياً.

لكن الراجح سيأتي إن شاء الله.

قال ابن كثير: (**وعن البخاري: مالك عن نافع عن ابن عمر**)

البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح

هذه السلسلة كان يسميها علماء الحديث سلسلة الذهب؛ إذ إن رواتها أئمة أكابر.

مالك بن أنس: إمام دار الهجرة معروف مشهور عالم المدينة في وقته، وهو من أتباع التابعين.

نافع المدني مولى ابن عمر: ثقة حافظ كبير تابعي

وابن عمر الصحابي الجليل.

هذه سلسلة ذهبية.

قال ابن كثير: (**وزاد بعضهم: الشافعي عن مالك؛ إذ هو أَجَلُّ من روى عنه**)

أي: زاد بعضهم على السلسلة التي ذكرها الإمام البخاري: الشافعي عن مالك.

الشافعي؛ الإمام المعروف محمد بن إدريس الشافعي صاحب المذهب الشافعي.

وهذه النقطة قد حصل فيها نزاع؛ من أفضل من روى عن الإمام مالك؟

قال بعضهم: الشافعي.

لكنه نوزع؛ فقالوا: لا يسلَّم هذا، فمن حيث جلالة قدر الشافعي ومكانته، ربما يقال هذا؛ لكن هذا المقام ليس مقام الجلالة؛ بل مقام الرواية؛ فهل الشافعي كان أروى الناس عن الإمام مالك؟

قال علي بن المديني ويحيى بن معين والنسائي ونصر بن منصور:

القعنبي- عبد الله بن مسلمة - أثبت الناس في موطأ مالك؛ فهو مقدم على الشافعي في الرواية عن مالك.

وذكر الحافظ في "**النكت**"[1] مجموعة من الأسانيد غير هذه الأسانيد التي ذكرت والتي قيل فيها إنها أصح الأسانيد، وقد ذكر محقق الكتاب الشيخ أحمد شاكر في الحاشية مجموعة منها.

الراجح في هذه المسألة:

أصح ما قيل في هذه المسألة: أننا لا نطلق القول في إسناد من الأسانيد بأنه أصح الأسانيد مطلقاً؛ بل نقيّد :

إما نقيد بالبلد؛ فنقول مثلاً أصح أسانيد أهل المدينة: مالك عن نافع عن ابن عمر، أو الزهري عن سالم

1- (250/1)

عن ابن عمر .

أو نُقَيِّد بالصحابي فنقول مثلاً :

- أصح الأسانيد عن ابن عمر: مالك عن نافع عن ابن عمر.
- وأصح الأسانيد لأهل الكوفة وعن ابن مسعود: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود،
- أو إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود.
- أو: أصح الأسانيد عن علي بن أبي طالب: محمد بن سيرين عن عَبِيدَة عن علي بن أبي طالب؛

وهكذا، فإذا قيدنا بهذا؛ تزول الإشكالات والانتقادات الكثيرة على ما يورد في هذا الموضوع .

فإذاً خلاصة الأمر ؛ يصح أن نقول أصح الأسانيد لأهل البلد الفلاني، وأصح الأسانيد عن الصحابي الفلاني؛ أما الإطلاق بأنه أصح الأسانيد مطلقاً؛ فهذا صعب حقيقة .

سبب ذكر أصحّ الأسانيد:

ذُكرت هذه الأسانيد كأصح الأسانيد؛ لأن الحديث الصحيح يتفاوت عندهم؛ فيوجد عندهم مثلاً حديث يرويه مالك عن نافع عن ابن عمر يختلف عن حديث يرويه رواة ليسوا من الفقهاء وليسوا من الحفاظ الكبار.

أول من اعتنى بجمع الصحيح:

قال المؤلف رحمه الله (**فائدة: أوَّلُ من اعتنى بِجَمْعِ الصحيح: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وتلاهُ صاحبهُ وتلميذهُ أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، فهما أَصَحُّ كُتُبِ الحديثِ**)

الموضوع الذي سيتحدث عنه المؤلف هنا: من هو أول من جمع صحاح الحديث؟

لا يتحدث المؤلف عمن جمع الحديث فقط؛ فإن من جمع الحديث أقدم من الإمام البخاري؛ فعندنا مثلاً الإمام مالك قد جمع "**الموطأ**"، وجمعه عبد الرزاق في "**المصنف**"، وجمع ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وغيرهم؛ لكن الكلام هنا عمن أفرد الأحاديث الصحيحة خاصة.

فقال : الإمام البخاري هو أول من جمع الأحاديث الصحيحة فقط وأفردها في كتاب مستقل .
قال: (**وتلاه صاحبه**) أي جاء بعده الإمام مسلم؛ فهو أيضاً جمع الأحاديث الصحيحة ولكنه بعد الإمام البخاري .
وقبل ذلك في بداية الأمر كانت كتابة الأحاديث في عصر الصحابة قليلة لعدة أسباب، ثم حدث في أواخر عصر التابعين لمّا انتشر العلماء وكثر الابتداع والكذب على النبي ﷺ؛ حدث تدوين الآثار وتبويب الأخبار؛ فأُلِّفت الكتب؛ لكن دون فصلٍ بين أحاديث النبي ﷺ وأقوال الصحابة، فكانت الكتب كـ"**مصنف عبد الرزاق**"، و"**مصنف ابن ابي شيبة**" تُجمع فيها الأحاديث المرفوعة والموقوفات على الصحابة والمقاطيع .

وعلى رأس المائتين بدأ إفراد أحاديث النبي ﷺ في كتب السنن والمسانيد دون فصل أيضاً بين الصحيح والضعيف، حتى جاء الإمام البخاري؛ فكان أول من أفرد الأحاديث الصحيحة التي جمعت شروط الصحيح المتقدمة .
ثم بعد ذلك تلاه صاحبه الإمام مسلم؛ فجمع أيضاً الأحاديث الصحيحة في كتاب مستقل .
والإمام البخاري: هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بَرْدِزَبَه البخاري؛ نسبة إلى بُخارى؛ وهي اليوم تقريباً في مدينة أوزبكستان شمال أفغانستان، بينها وبين إيران تركمانستان، وهو صاحب الصحيح وكتابه اسمه "**الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**" .

ما هو سبب تأليف الإمام البخاري لصحيحه؟

ذكروا لذلك سببين:

- الأول: ذكره الإمام البخاري - رحمه الله -؛ فقال: كُنَّا عِنْد إِسْحَاق بن رَاهَوَيْه فَقَالَ لَو جمعتم كتابا مُخْتَصراً لصحيح سُنَّةُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَوَقع ذَلِك فِي قلبِي فَأخذت فِي جمع الْجَامِع الصَّحِيح.

إذن كان الجمع بإشارة من شيخه إسحاق بن راهويه؛ فأعجبته الفكرة فجمع صحيحه وسماه "**الجامع الصحيح**"[1].

وأما في تاريخ بغداد[2]: (كنت عند إسحاق بن راهويه، فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابا مختصراً لسنن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب يعني: كتاب الجامع).

فلم يذكر من هو الذي تحدث؛ فلعلها رواية ثانية وقف عليها الحافظ ابن حجر ذكرت إسحاق بن راهويه. هذا هو السبب الأول؛ فهي إشارة من إسحاق بن راهويه أو من أحد أصحابه رحمه الله.

- وأما السبب الثاني: فعَن مُحَمَّد بن سُلَيْمَان بن فَارس؛ قَالَ: سَمِعت البُخَارِيّ يَقُول: رَأَيْت النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وكأنني وَاقِف بَين يَدَيْهِ وَبيَدِي مروحة اذبُّ بهَا عَنهُ فَسَأَلت بعض المعبرين فَقَالَ لي أَنْت تذب عَنهُ الْكَذِب فَهُوَ الَّذِي حَملَنِي على إِخْرَاج الْجَامِع الصَّحِيح[3].

ومن طريقه أخرجها الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح[4].

إذن فالسبب الثاني كانت رؤيا رآها؛ فعمل بما فيها؛ إذ إن ما فيها لا يخالف شرع الله. طبعاً الرؤيا وحدها لا يؤخذ منها تشريع؛ إنما يُعرض ما جاء في الرؤيا على كتاب الله وعلى سنة رسول الله ﷺ.

لكن هذا العمل رأى فيه الإمام البخاري خيراً ومنفعة لسنة النبي ﷺ ولدينه.

والظاهر أنه قد اجتمع الأمران عنده؛ مشورة شيخه، وهذه الرؤيا؛ فتشجع للأمر وأقدم عليه، وهو عمل طيب جزاه الله خيراً، هذا جهاد ونصر حقيقة، وهو ذبٌّ عن سنة النبي ﷺ، وتمييز للصحيح

1- ذكر هذا الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح (17/1)

2- (322/2)

3 - أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد"(7/1)

4 - (7/1)

من الضعيف منها، كتابه هذا أنفس كتاب لأهل الإسلام بعد كتاب الله ؛ لما فيه من صحيح سنة النبي ﷺ.

والكتاب مطبوع بحمد الله عدة طبعات؛ لكن أفضل طبعة للكتاب **الطبعة السلطانية** ؛ لأنها مطبوعة على الطبعة اليونينية، واليونيني هذا حافظ كان على ما أظن في القرن الثامن[1] فيما أذكر الآن، قد جمع مخطوطات كثيرة لصحيح البخاري واعتنى بها اعتناءً فائقاً ولاقت قبولاً عظيماً عند علماء الإسلام - عند علماء الحديث - الطبعة السلطانية هذه طبعت بناء على جَمْعه - رحمه الله - .

وهذه الطبعة السلطانية مطبوعة اليوم في طبعة طوق النجاة، موجودة في أربع مجلدات كبار من القطع الكبير، أنصح طلبة العلم من استطاع على ثمنها أن يقتنيها فهي طبعة متقنة جداً.

وأما تلميذه **أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري؛ فهو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري من بني قشير؛ قبيلة من قبائل العرب معروفة.**

والنيسابوري نسبة إلى نيسابور من مدن إيران اليوم، وهو تلميذ الإمام البخاري وكتابه الصحيح كتاب نفيس يأتي في المرتبة الثانية بعد صحيح البخاري في الصحة.

بِمَ تميَّز صحيح مسلم على صحيح البخاري؟

فاق صحيح مسلم صحيح البخاري في الترتيب؛ ترتيب الأحاديث؛ فتجد أحاديثَ صحيح مسلم مرتبة مذكورة مع بعضها ومذكورة بجميع طرقها؛ بخلاف صحيح البخاري؛ تجد الحديث الواحد مفرَّقاً في الكتاب؛ وذلك لأن البخاري اعتنى بالجانب الفقهي في كتابه، بينما كان اعتناء مسلم بالجانب الترتيبي أكبر من اعتنائه بالناحية الفقهية، وكتابه مطبوع في عدة طبعات، الطبعة التركية طبعة جيدة.

اعتراض بعض أهل العلم على من قال: البخاري أول من اعتنى بجمع الصحيح :

[3]- شرف الدين أبو الحسين علي بن محمد اليونيني، توفي سنة(701) هجري.

وقد اعترض بعض أهل العلم على قول ابن الصلاح: البخاري أول من اعتنى بجمع الصحيح بـ"**موطأ الإمام مالك**" وبغيرها أيضاً، لكن الاعتراض الأقوى وقع بموطأ مالك.

والجواب على هذا الاعتراض فيه تفصيل؛

فإن أراد ابن الصلاح الصحيح الذي تقدم تعريفه ؛ فلا يرد عليه موطأ الإمام مالك؛ لأن الموطأ فيه المراسيل وفيه المنقطعات وفيه البلاغات؛ يقول بلغني عن فلان بدون ذكر الإسناد، وهذه كلها ليست موجودة في صحيح البخاري ولا في صحيح مسلم إلا نادراً ، وليست من الصحيح الذي تقدم تعريفه، فإذن موطأ مالك لا يصلح الاعتراض به هنا؛ لأن كلام ابن الصلاح في كتابٍ قد جمع صاحبه الأحاديث الصحيحة التي توفرت فيها الشروط الخمسة المتقدمة؛ وهذا غير موجود في موطأ الإمام مالك .

وأما إن أراد الصحيح من حيث هو؛ يعني الصحيح الذي يعتقد صاحب الكتاب أنه صحيح، بغض النظر عن الشروط التي يضعها فيه؛ فيكون الاعتراض صحيحاً؛ لأن الذي يحتجُّ بالمراسيل والمنقطعات والبلاغات يعتبر "**موطأ مالك**" صحيحاً كله.

لكن الظاهر أن ابن الصلاح أراد الصحيح الذي تقدم تعريفه.

الجواب عن قولهم: في صحيح البخاري معلقات؛ فلماذا قبلتم بها؟

وقد أوردوا إشكالاً هنا؛ فقالوا: يوجد في كتاب الإمام البخاري الكثير من المعلقات؛ فلماذا قبلتم هذا ولم تقبلوا ذاك ؟

فقال لهم أهل العلم: المعلقات عند الإمام البخاري ليست من موضوع الكتاب يعني ليست هي من شرط الكتاب؛ لذلك حذف الإمام البخاري رحمه الله بعض أسانيدها وجعلها معلقة، يعني كأنه يقول: هذه الأحاديث التي علقتها هنا ليست هي من كتابي.

لكن لماذا أدخلها؟

قالوا : بدل أن يذكر تبويباً فقهياً من عنده في بعض المواضع؛ يذكر هذه المعلقات؛ هذا من الأسباب، ولها أسباب أخرى كثيرة؛ ذُكِرت في موطنها، المهم أن البخاري لم يعتبر هذه المعلقات من كتابه أصلاً؛ فلذلك لا يصح أن تقول في المعلقات أخرجها البخاري وتسكت؛ لأنه سيفهم منك أنه من أصل

الصحيح وهي ليست كذلك؛ فلكَ أن تقول: علقه البخاري في صحيحه؛ فنفهم مباشرة أنها ليست من شرط الصحيح .

إذن هذا الذي علقه البخاري لا يشترط أن يكون صحيحاً عند الإمام البخاري رحمه الله ، وهذا خلاف ما فعله الإمام مالك؛ فالإمام مالك أدخلها في ضمن الكتاب من أصل الكتاب، في موضوع الكتاب؛ هذا الفرق بين هذا وهذا .

يخلص لنا في النهاية: أن الأمر كما قال ابن الصلاح: أول من جمع الأحاديث الصحيحة التي توفرت فيها الشروط التي سبقت: هو الإمام البخاري ثم بعده الإمام مسلم رحم الله الجميع.